آلية تفاعلات العولمة الإعلامية على سيادة الدول
-دراسة تحليلية أنثروبولوجية سياسية-

إعداد: د.عمر قبايلي
أستاذ محاضر صنف (ب) بكلية العلوم الإنسانية
والإجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

ملخص :

يناقش هذا المقال الموسوم بعنوان: **"آلية تفاعلات العولمة الإعلامية على سيادة الدول -دراسة تحليلية أنثروبولوجية سياسية-"**بعض رؤى الباحثين في العولمة الإعلامية التي اكتسحت كل الحدود الجغرافية والسياسية للدول بفضل التطور التكنولوجي المتسارع و المتواصل الذي مسّ الفضائيات الإخبارية المسموعة والمرئية إلى جانب المواقع الالكترونية المماثلة والعديدة المنتشرة على شبكة الانترنيت و ما ينتج عن ذلك الطوفان الهائل من حدوث تفاعلات داخل الدولة الواحدة وبالتالي مايتولد عن هذا المخاض من آثار على الفرد والمجتمعات قاطبة.

كلمات مفتاحة : العولمة ، الإعلام، تفاعل، دول، سياسة ، سيادة ، فرد، جماعات ، ثقافة ، الأنثروبولوجيا.

1- **آليات تفاعل العولمة الإعلامية**: إذا ما أردنا فهم كيفية إشتغال آليات العولمة الإعلامية، في تقويض سيادة دول العالم، وبالذات نموذج الدولة الرخوة في العالم الثالث، لا بد لنا أن نقف

عند وظائف الدولة وكيف لهذه الوظائف أن تنهار أو تتغير نتيجة للعولمة إذ نستطيع أن نميز بين وظائف أربع بعضها أصيل وبعضها تابع، الأولى تدور حول مبادئ وقيم سياسية والثانية تعبّر عن أدوات لحماية تلك المبادئ والقيم السياسية وهذه الوظائف هي أربعة تعرف كما يلي[01]:

1. الوظيفة العقائدية.
2. الوظيفة التطويرية.
3. الوظيفة التوزيعية.
4. الوظيفة الجزائية.

سوف نكتفي في هذا المقال بالتوقف عند مدلول الوظيفة العقائدية التي هي من أخطر وأهم وظائف الدولة، إذ تنبع منها وظيفتان هامتان هما: (الوظيفة الاتصالية للدولة) و(الوظيفة الثقافية)، وتعني الأولى بمعناها الواسع أنه من واجب الدولة أو السلطات الحاكمة أن تنقل إلى الأفراد قسطا معينا من المعلومات، أي خلفية من الوقائع التي يجب معرفتها قبل اتخاذ القرار السياسي أي أن محورها الحقيقي هو خلق العلاقة المعنوية والفكرية الثابتة بين الفرد والدولة وتنبع منها تبعا لذلك خمس وظائف متداخلة ولكنها متميزة وهي: "ترتيب نظام القيم الجماعية، وتدعيم مفهوم التماسك السياسي وخلق الرضا القومي والقيام بالوظيفة الدعائية والاستعداد للحرب النفسية العكسية.

أمّا الوظيفة الثقافية فتعني ليس فقط حماية القيم والتقاليد الموروثة وإنما بناء مجتمع جديد والتغير في المجتمع القائم طبقا لبرنامج قدرته الجماعة وارتضاه ضميرها السياسي ويغلف هاتين الوظيفتين، البعد الإيديولوجي، في علاقتهما (بالوظيفة الحضارية) التي لا تتحدّد بمجرد توحيد الإدراك القومي، وإنما ترتفع إلى خلق الإيمان بأن مجتمعا معينا يمتلك وظيفة معينة في الإطار الإنساني وهي الوظيفة التي تفسّر وتبرّر الاختراق الخارجي بمختلف مستوياته، والذي كان يتحدد قوميا وإقليميا في إطار الدولة القومية، وانتقل في نسيج العولمة إلى الشركات المتعددة الجنسية، والكبار السبعة، الذين يمثلون الدول الصناعية السبع، وقد جاءت الثورة الاتصالية بمختلف انجازاتها، لتحقق تجاوز الحدود القومية والجمهور المحلي، الأمر الذي جعل من الضروري إعادة دراسة الافتراضات السابقة على فهم وتحليل العلاقات الدولية، حيث ما عاد الاتصال يتم عن طريق القنوات الحكومية، وإنما يتم أيضا عبر القنوات غير الحكومية وليس بين شعب وآخر، وإنما بين شمال غني، وجنوب فقير" ومن خلال متابعتنا لتأثير العولمة في تجاوز حدود السيادة الوطنية للدول واعتمادا على نموذج هارولد سبراونت وبرانت ويدج في تحديد العلاقات الثنائية في الاتصال الدولي فإن الباحث يرى أن هذه العلاقة الاتصالية قد اتخذت الترسيمة التالية[02]:

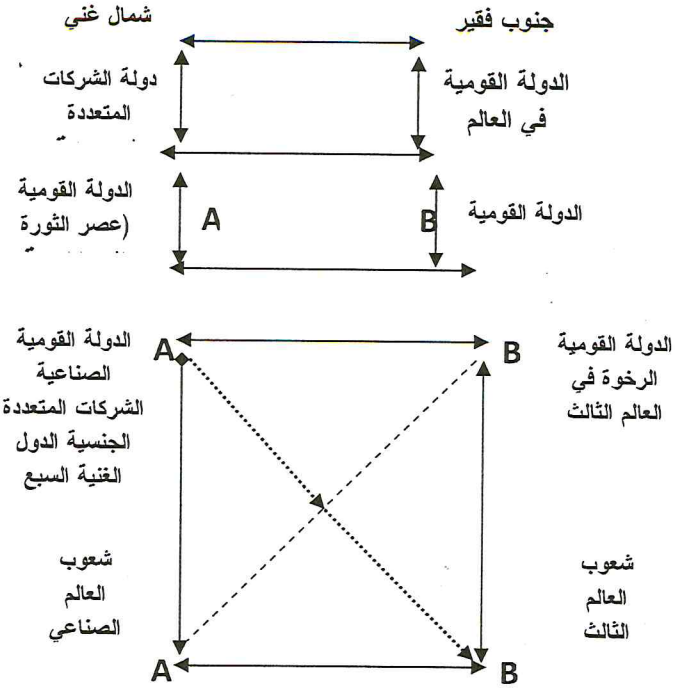

صورة تمثيلية نموذج هارولد سبراونت وبرانت ويدج

ومن هذه الترسيمية يظهر بوضوح أن (A) و(B) تمثل ليس الوحدة السياسية للدولة القومية وإنما هي تعبر عن عالمين منفصلين يندمج كل منها بمجموعة من الانتماءات الاقتصادية والسياسية والحضارية فـ (A) تمثل الشمال الغني بدولة الصناعة المتقدمة في عصر الثورة الصناعية وما بعد العصر الصناعي وبدولة الشركات المتعددة الجنسية، و(B) تمثل الدولة القومية في العالم الثالث وهي دولة رخوة تمثل جميع مدركات الجنوب الفقير، وهذا الانفصال بين العالمين لا يتمثل في هذه الجوانب فقط وإنما حتى

بالانتماء العرقي، حيث الشمال الغني الأبيض والجنوب الفقير الملون، وإن كانت هناك علاقات مباشرة في إطار الدولة القوية بين الدولة (A) والدولة (B)، فإن هذه العلاقة باعتبارها علاقة مدمجة قد ضعفت وتحولت في إطار الهيمنة الغربية، إلى علاقة شبه أحادية ما بين (Ag) و (Bc) التي تمثل شعوب العالم الثالث عبر مختلف أشكال الاتصال ونلاحظ في الثالث (Bg)، فيما أضحت العلاقة بين (Bg) و(Ac) شبه معدومة وغير مؤثرة بفعل الهوة الثقافية والتكنولوجيا بين الدولة القومية في العالم الثالث وشعوب العالم الصناعي أما العلاقة بين (Bc) و (Ac) فهي علاقة غير واضحة المعالم، في ظل هيمنة العولمة لأن بأثير (Ag) على (Ac) هي علاقة هيمنة وصياغة للرؤيا وتصور الآخر، وفقا لنظرة تراتبية تقوم على التفوق وبالضغط الادماجي في تصورات الهيمنة. فهي علاقة يصوغها (Ag) في التعامل مع (Bc) مثلما يصوغها (Ag) مدركات جديدة موحدة تسهل اندماج (Bg) و (Bc) في ثقافة (Ag) و (Ac)، فيما تضمن حتى العلاقة بين (Ac) و (Bc) عبر المنظمات الدولية ذات الكيان السياسي أو الثقافي، علاقات تبعية تعبر عن كون هذه المنظمات واقعة في دائرة هيمنة الشركات المتعدية الجنسية.

يتبيّن لنا من خلال هذا الأنموذج الاتصالي للعلاقة بين دولة الشركة المتعددة الجنسية وشعوب الدول القومية (إن عملية العولمة قد ضربت بجذورها أعماق بعض الميادين وتخطت السيادة القومية

للدول في قطاع الإعلام والثقافة) حسب ما يرى (فيليب غوميت) لاغية بذلك الحدود التقليدية بين الدول والأقطار وحدود المكان وقيود الحركة والاتصال بما يحقق أيضا التخفف من قيود الوقت والزمان في إطار اندماج أسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية وحرية الأسواق، ومن ثمّة خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وخصوصية الانتماء الثقافي والحضاري لأمة معينة أو وطن محدد، بواسطة الكيانات الإعلامية الكبيرة العابرة للحدود، التي برمجت خطتها باتجاه تحقيق هذا الخرق وفرض علاقات جديدة تشكل انتهاكا لسيادة البلدان الأخرى باتجاه خدمة ومصالح وسياسات البلدان الكبرى.

2- تفاعلات وظيفة الدولة الاتصالية:

تتأثر وظيفة الدولة الاتصالية بجملة من التفاعلات بعدما أصبحت البشرية تواجه عصرا يعتمد على موارد غير ملموسة ولعل أهمها المعرفة المعلوماتية وأضحت الحواجز الجغرافية بين الدول لا تشكل عائقا في معرفة ما يدور في أرجاء المعمورة لدى البشرية كافة، فالتقنية العالمية للمعلومات وتنوع وسائل الاتصال وتقدمها الرهيب والتطور النوعي في كيفية توظيف هذه المعلومات في أساليب التعامل النفسي أدت إلى تخفيف سلطة الدولة في

الداخل، و نتج عنها أيضا تقليص قدرات نفس الدولة في الخارج تجاه منع سلطات الدول الأخرى في التدخل بشؤونها حيث صار المذياع والتلفزيون والفضائيات بشكل خاص يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة بما فيها خياراتها السيادية.فبهذا المعن[03] فإن مقوّمات الممارسة الإعلامية تنبع من الهيكل النظامي والبنيان الاجتماعي والمكونات الفكرية التي تمارس فيها الدولة سيادتها، ومن ثمّة فإن الدولة تحدد كيفية التعامل مع مواطنيها عبر النظام السياسي الذي هو في حقيقته الهيكل النظامي الذي يتشكل من مجموعة المؤسسات التي يتكون من تكاملها الإطار العام للسلطة، وبهذا الأمر تصبح الممارسة السياسية للمواطن وصنع القرار من قبل السلطة الحاكمة ومن ثمة صنع السياسة الإعلامية على المستوى الخارجي للدولة، هي العناصر الأساسية التي تشكل حقيقة الممارسة السياسية لدولة ما في هدا العالم.

فقد يقبل بلد معين العولمة الاقتصادية، ولكنه يرفض العولمة السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية وقد يختلف الموقف من العولمة الاتصالية بين بلد وآخر، فبينما هناك دول تفرض حظرا تاما على شبكة الإنترنت ولا تسمح سوى لأجهزة الدولة بإستخدامها، هناك دول أخرى أكثر انفتاحا لا تضع قيودا على إستخدام الإنترنت والاستقبال المباشر للقنوات الفضائية العربية والأجنبية وعليه نجد أن التطور الهائل في وسائل الإعلام وانتشار

الفضائيات خلق مواقف معقّدة أمام رجل السياسة والإعلام والقانون في مناطق عديدة من العالم،و أفرزت وجهات نظر متعددة يمكن تقسيمها إلى الآتي(04):

1-الدائرة الأولى، تؤيد الانفتاح التلفزيوني حيث يرى هؤلاء ضرورة منح الثقة للمواطن العربي لزيادة وعيه، كما أنه لا يمكن على أية حال اللجوء إلى محاولات المنع لأنها تنتهي في النهاية بالفشل.

2-الدائرة الثانية: تتحفظ وينتابها الخوف والفزع من الغزو الثقافي لأسباب مختلفة من بينها أن البث الأجنبي سيحمل قيما مخالفة لقيم المجتمع العربي، وإنه قد يروج لدعايات كاذبة وقد يهدد الأمن القومي العربي، وبالتالي فإن أصحاب هذا الموقف يرون القبول بفتح الأبواب أمام البث الخارجي هو بمثابة دعامة لقبول التطبيع السياسي والثقافي الذي تفرضه القيم العربية والإسلامية.

3-الدائرة الثالثة: تؤيد السماح والمنع الانتقائي، كأن يسمح باستقبال البث الموجه من الدول الصديقة ومنع البث الموجع من الدول المعادية، أو كأن تسمح بالاستقبال لأولئك المسلحين بالعلم والوعي دون غيرهم، أو كأن تسلم بأنّ القادرين دون غيرهم سوف يستطيعون شراء الأجهزة التي تمكنهم من التقاط البث.

الدائرة الرابعة: لم تقرر بعد بين إيمانها بحرية الاتصال من جهة ورغبتها في صون الذاتية الثقافية والحفاظ على قيمها وعاداتها دون السماح لاستيراد برامج من مصادر خارجية.

3- أبعاد الظاهرة الاتصالية:

قبل مواصلة مناقشة موضوع وظيفة الدولة الاتصالية، نتوقف عند ظاهرة الاتصال التي تتسم بامتلاكها سبعة أبعاد تتداخل فيما بينها برغم امتلاك كل عنصر خصوصيته الذاتية وهي:

1-استقبال المعلومات سواء كانت من البيئة الداخلية والخارجية والذي يأخذ مفاهيم معينة، تتوزع بين المعلومات المرسلة والقدرة على معالجة كلّ المعلومات الواردة.

2-خلق إطار فكري معين من خلال الخبرة السابقة في عملية تحليل المعلومات.

3-بناء نظام قيمي متماسك بين عناصر المجتمع السياسي، يكون للقائد دور الفاعل المؤثر في تقنية بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

4-إيجاد العناصر الأكثر فاعلية في حماية الكيان الذاتي للدولة من أي تهديد خارجي.

5-تحول القائد إلى عنصر جذب واستقطاب تتكتل حوله جميع عناصر الوعي الجماهيري والإرادة للإعداد والتنظيم.

6-قدرة الجسد السياسي على بناء حركة ذات قدرات حقيقية تصب في مجملها لحماية كيان الدولة من أي اعتداء خارجي.

7-تحول القائد السياسي إلى بطل قوي في لحظات الصراع المصيري.

وبناء على ما تقدم، ترمي وظيفة الدولة في جوهرها إلى تحقيق بنيان اجتماعي للجماعة التي تنتمي للرقعة الجغرافية الذي تمارس فيه الدولة سلطتها...وإذا كان هذا الأمر يصحّ في العصور الماضية فإن عصرنا الحالي وما يشهده من تطورات متسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات أدى إلى تحولات جذرية في بنية المجتمعات وفي إشكال تنظيماتها ومؤسساتها وصناعاتها وأدوار أفرادها وحكامها ونسق القيم والمعايير التي تولد الغايات وتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات فيها. كما أن الدولة في عصر المعرفة المعلوماتية الاتصالية أضحت غير فاعلة في أداتها المعنوية الاتصالية، فمن المعروف أن الدولة ظلت لعقود طويلة تتحكم في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها، وبالتالي تشكيل عقول شعبها وضمان ولاء مواطنيها، ومع انتشار الفضائيات وتدفق المعلومات واتساع فرص الاتصال أصبح من المستحيل السيطرة التامة من قبل الدولة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول مواطنيها،ويعني هذا الكلام من جانب آخر أن العولمة أثرت بشكل واضح في قواعد وأسس وظيفة الدولة الاتصالية،

حيث لم يعد الحاكم قادرا على إملاء كل ما يريده على شعبه دون أن يخضع هذا الأخير إلى أية متغيرات نفسية واجتماعية وقيمية ذلك أن التقدم التكنولوجي في حقل أدوات الاتصال الجماهيري حول العالم إلى قرية صغيرة ذابت فيها الحدود الجغرافية وأحدثت تغيرات أساسية في بنية النظام الدولي وأوجدت قواعد جديدة للوظيفة الاتصالية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

4- عوامل نجاح الوظيفة الاتصالية:

يتوقف نجاح الوظيفة الاتصالية للدولة على جملة عوامل أساسية و أبرزها(05):

1-قدرة الدولة على مواكبة التطور التكنولوجي وامتلاك تقنيات متطورة تسهل عملية الاتصال في الداخل والخارج.

2-قدرة الجسد السياسي على تطويع إمكاناته مع خصائص العالم المعاصر ومواكبته التطورات المتسارعة في مجال تدفق المعلومات.

3-مواكبة التطور العلمي ومتغيراته بشكل ينسجم مع تطوراته بما يغير من بيئته الإنسان وسلوكه بشكل متوازن.

كما تعتبر الوظيفة الاتصالية للدولة المحور الأساسي الذي تتجمع حوله نتائج خصائص الواقع المعاصر مع القدرة على تطويع هذه الخصائص بما ينسجم وطبيعة تقاليد المجتمع من جانب

والقدرة الذهنية والتكنولوجية على نقل هذه الخصائص إلى العالم الدولي ليحقق بالتالي قدرة على التواجد تسمح بنجاح السياسة المطلوب إيصالها وإحداث خرق في المجتمع الدولي.

إنّ عصر المعرفة المعلوماتية وانتشار الفضائيات واختراق الحدود الجغرافية أصبح يرسم معالمه ويؤسس خصائصه في كافة الميادين، وفي كل مجال للنشاط البشري فإن الوصول الفوري والسريع للمعلومات ومشاهدة ما يدور في العالم ضاعف من عدد القوى الضاغطة في داخل الدولة ذاتها وقلل من قوة وسطوة السلطة في داخل الدولة، إنّ ضعف الدولة في عملية الاتصال الداخلية والخارجية مؤشر بارز على تراجع مكانة الدولة المستقبلية كهيكل نظامي وبنيان اجتماعي ومكون فكري لجماعة معينة ارتبطت بوعاء مكاني مارست فيه هذه الجماعة حياتها، ومن هنا نصل إلى أنّ الوسيلة الإعلامية هي امتداد للوعي الإنساني من جانب وهي كذلك تشكل تهديدا له وربما قد تستغله وتسيطر على سلوكياته.ولعلّ الذي يعنينا هنا في هدا المقال هو كيفية مواجهة التهديدات التي تسعى لأن تخلق اضطرابا في داخل المجتمع الواحد ومن ثمة تذويب قيمه وعاداته، إذ يمكن توزيع ذلك الأمر وفق النقاط الارتكازية التالية[06]:

1-يرى مارشال ماكلوهان بهذا الخصوص ضرورة عمل الدولة على إحاطة المجتمع بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن

وسائل الإعلام والجماهير وتهيئة المراكز الإستراتيجية المتخصصة التي ترفد وسائل الإعلام بما يتماشى وطبيعة التطورات التي يشهدها العصر ووفق هذا التصور فقط يمكن للمجتمعات أن تتغلب على البث الوافد من الخارج ، وهنا يفترض أن يؤخذ في الحسبان اختلاف درجات التقدم الاجتماعي والثقافي والعلمي والتكنولوجي، وتباين النظم والمعتقدات السياسية والإيديولوجية بين دول العالم المختلفة وحتى في درجات التباين بين الدول النظام المتشابه.

2-على وسائل الإعلام أن تشعر متلقيها بأنه مخلوق له كيان مستقل وأن يكون له القدرة على التغلب على الحتمية التي تنشأ نتيجة لتجاهل الناس لما يحدث حولهم، وفي ذات الوقت أن يشعر المتلقي بأن التطور التكنولوجي حتمي لا مفر منه، ذلك لأننا أن فهمنا عناصر التغيير يمكننا أن نسيطر عليه ونستخدمه في أي وقت نريده بدلا من والوقوف في جهة واعتباره آفة اجتماعية قد تؤدي إلى تفتيت المجتمع كما يعتقد البعض في ذلك.

3-إنّ عملية التبادل الإعلامي بين الدول تواجه مشاكل عديدة يقف في مقدمتها، ضرورة مراعاة الظروف البيئية المحيطة بالإنسان في كل دولة ومراعاة اختلافها من دولة إلى أخرى حيث يأخذ في الحسبان نوع ودرجات التقدم الثقافي والاجتماعي والعلمي وتباين النظم والمعتقدات السياسية وحتى درجات التباين بين دول النظام المتشابهة.

إنّ الجدل الذي يدور حول مستقبل الدولة كعنصر أساسي من عناصر التفاعلات في النظم الإقليمية أو النظام الدولي وترجيح تراجع دورها لصالح دور وفاعلية الشركات متعددة الجنسية، "فإن ما يقتضي التنبيه إليه هو إن قيادة التنظيم الاجتماعي سواء كان تحت إشراف الدولة أو من خلال أية مؤسسة أخرى غيرها إنما يستند إلى حشد هائل من المعلومات التي تقتضيها العملية التنظيمية للمجتمع يدفع إلى تعبير آخر أن تراجع الدولة أو نسف دورها بفعل تأثير مؤسسة أخرى التساؤل عمّا إذا كانت الحركة الاجتماعية ستتجه نحو حال من الفوضى أو نمط من المسلك تسيطر عليه قوة تمتلك سلطة التأثير"[07] ، إنّ ما نريد تأكيده هنا هو أنّ الدولة باعتبارها عنصرا من عناصر التفاعلات في إطار الممارسة السياسية ستظل تؤكد وجودها حتى لو كان ذلك الوجود رخوا أو ضعيف الفاعلية ومن هنا فإننا سنبقى نعيش في إطار ما نسميه الدولة.

5-تجليات العولمة الإعلامية على سيادة الدول:

لقد تحول العالم مع العولمة إلى عالم زاخر بالمتناقضات يتوازى فيه تكتل دولة مع تفتت دويلاته، ولا يفوق نموه الاقتصادي في شماله الغني إلا زيادة عدد فقرائه في الجنوب الفقير، "وهاهي شبكة الإنترنت التي أقيمت أصلا لاتقاء ضربة سوفيتية محتملة، يروّج لها كأداة مثلى لإشاعة ثقافة السلام في العالم، الذي تلاحقه

آثار (150) حربا نشبت منذ الحرب العالمية الثانية، ويا له من مخاض عسير حقا هذا الذي تمر به البشرية، حيث تنتصب العولمة كمفهوم يعني سيادة النموذج الحضاري الغربي المتمثل في هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي ومؤسساتها الدولية، وسيادة الثقافة الغربية، وبالذات الطابع الثقافي الأمريكي، مما يجعل الثقافات الأخرى في موقع التابع، وهو ما دفع المفكر فريدمان إلى القول: "نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة وأولئك الذين يخشوننا على حق، أن صندوق النقد قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء"(08).

إن العولمة الإعلامية تحيل إلى حضارة تعمل على إلغاء الآخر وتنفي ثقافته وتبسط نماذجها وأساليب تدخلها في الفضاء والزمن وأشكال تنظيمها للسياسية وللعلاقات الدولية، وتتجلى خطورة العولمة في جانبها الإعلامي، من خلال اعتمادها شبكة للاتصالات تعتمد على التقدم التكنولوجي، وعملها على التحكم في الفضاء وإدارة الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية، والقدرة على صناعة المعلومات واحتكارها والتحكم في تدفقها على العالم عبر الشركات المتعددة الجنسية، بحيث يغدو النموذج المعروف للدولة الوطنية، عالمة ماضيا، ومفاهيم السيادة الوطنية، والوظيفة الاتصالية للدولة، مفاهيمها تتلاشى أمام

مفاهيم شعوب بلا حدود، وحضارة الصورة، و(عالم اللامكان)، إذ الأمر يتعلق هنا بالنسبة للعولمة بـ (المكان) حيث (لا تعني العولمة فقط المكان، وإنما تفترض إعادة المكان)، وبهذا المعنى فإن العولمة لا تستهدف فقط موضوعة (التبعيات المتبادلة) وإنما انفتاح أفق العالم أمام الأمركة، حيث الإنتاج المتخطي للحدود يتصل بعوالم الوعي والرموز الثقافية للثقافات المحلية، ليتوحد الجميع بناء على خطة مرسومة فيما يأكلون وينامون ويحبون ويلبسون ويبرهنون ويحلمون، ومن ثمّة إلغاء الهويات القومية والثقافات الإنسانية الأخرى بحيث تضحى الثقافات الحلية المعولمة ثقافات لا ترتبط بأي مكان ولا بأي زمان فهي عديمة السياق، وخليط حقيقي من العناصر المتناقضة أحضرت كل مكان ومن لا مكان، لتفرض نموذج الأمركة عبر ثورة الاتصالات والهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة وأدوات ومؤسسات العولمة. انطلاقا من فرضية أن الحضارة الغربية حضارة كونية وليست مجرد إفرازات ونتائج لظروف تاريخية واجتماعية محددة لجماعة من الجماعات أو أمة من الأمم، وهذه الفكرة كما يقول صمويل هانغتون: " فكرة غربية يروج لها مفكرو الغرب ولذلك يرى دعاة العولمة أن الإندماج في العولمة لا يقتصر على إكتساب مهارات وقدرات جديدة، مثل إجادة علم الحاسوب وتصميم البرامج والعمل في شبكة الإنترنت وإجادة اللغة الأجنبية، ولكن على الأفراد الذين يسعون إلى الاستفادة من العولمة وجني ثمارها أن

يندمجوا في منظومتها الثقافية، وإن يقوموا بتكييف اتجاهاتهم وأنماط تفكيرهم مع منظومة القيم وطرائق التفكير التي تتطلبها تفاعلات العولمة، وبهذا المفهوم لا تعدو العولمة الإعلامية أن تكون عملية هيمنة ثقافية واقتصادية وحضارية تقوم على رؤية أحادية في كلّ ذلك وهذه الرؤية لها آثارها الاجتماعية والأمنية على الدول والمجتمعات(09) ".

ولكن التساؤل الخطير هنا يرتبط باختفاء سيادة الدولة ومفهوم حدودها الإقليمية، و من يمارس هذا الضبط السيادي؟ والجواب بالتأكيد أنّ أدوات العولمة الإعلامية هي التي ستمارس دور الدولة إن لم تكن قد حلت محله تماما ،حيث تمارس العولمة هنا عبر محركاتها الأولية عملية تقليص سيادة الدولة وتهميش دورها، لتصبح أمور إدارة الدولة شأنا تتقاسمه الحكومة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسية بشكل مباشر أو غير مباشر.

الخاتمة:

يرى العديد من الباحثين أن العولمة الإعلامية ليست في جوهرها -كما رأينا سابقا -سوى ظاهرة الأمركة بسبب التفوق الأمريكي الواضح هذا المجال منذ نهاية القرن العشرين المنصرم إلى حد الساعة حتى أن هناك من الأطروحات في مجال الاتصالات والمعلوماتية من

تحدث أصحابها صراحة بأن مؤسسات الدول لم تعد تمتلك القدرة الفاعلة والمؤثرة على معالجة ذلك الكم الكبير من القضايا التي تواجهها بل أصبحت تعاني في سيادتها بفعل ضغوط العولمة الإعلامية التي جعلتنا نعيش الآن بين ثلاث عوالم: فالأوّل عالم الأفكار والثاني هو العالم الفيزيائي، والعالم الثالث هو العالم الأثيري أو الافتراضي الذي تخلقه تقنيات الاتصال، الأمر الذي يضعنا أمام تصنيف مغاير للعوالم تتغير مع سياسة الحقيقة وإدارة الواقع. فمنذ أفلاطون حتى هيغل كانت معرفة الحقيقة هي التطابق مع ما هو واقع، وكان عالم الكليات المتكون من المثل المجردة والأفكار المطلقة هو العالم الحقيقي، أي أنه هو الحاكم على هذا العالم الواقعي والناظم له، أما الآن فإن الحاكم والناظم هو عالم الأشباح الضوئية من المنتجات الإلكترونية غير الملموسة، ومعنى ذلك أنّ الحقيقة هي ليست ما نعرفه بل ما نختلقه من الوقائع أو ما تصطنعه من العوالم.

لقد أصبح الخطاب الإعلامي والاتصالي يتصف اليوم بأنّه خطاب واثق من نفسه وممتلئ بذاته لذلك فهو وثوقي لأنه يحجب الرؤية ويلغي التحليل ويرفض الحيرة المعرفية والإنسانية ويغرق المجتمعات في أتون الهمّ اليومي والاستهلاك المعتاد، ومن ثمّة،تقدم العولمة الإعلامية الكون على شاكلة صورة زاهية وملونة وواثقة من نفسها تشجع على السلبية، فالمشهد الإعلامي المعاصر، بحكم ما هو مقدم عليه من واحدية لا يمكن أن يعكس تعقد العالم وتراثه الثقافي والحضاري والإنساني، كما لا يمكن أن يعكس والحال هذه ثراء الإنسان وتنوع واقعه الانثروبولوجي المعايش.

الإحالات

(1) محمد نصر مهنا: علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 270. علي عبيد: العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، الكويت،1997، ص 29-34 (بتصرف).

(2) سمير عزت: أفول السيادة، دار النسر، عمان، الأردن، 1995، ص32.

(3) وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، دار الشهاب للنشر، الجزائر، 1991، ص 93-95 (بتصرف)

(4) سيد ياسين: في مفهوم العولمة، منشورا مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، سنة 1998، ص 66.

(5) جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987، ص 576.

(6) كريم حجاج: ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مجلة السياسة الدولية العدد 130، القاهرة، مصر، 1998، ص 107.

(7) محمد نور الدين أفاية: الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة (نموذج هابر ماس)، دار النشر إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998، ص 69.

(8) عبد العزيز التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص197.